الذي تخوضه جماهيرنا في الداخل والخارج، وأي تعامل مع الدور النقابي، بشكل اقتصادي مجرد، يكون تعاملاً مثالياً خاضعاً لتطورات غير واقعية. فمهما دافعنا عن مصالح العمال في المشاريع الاسرائيلية، ولو وجدت آلاف الفروع من النقابات في ظل الوضعية السائدة، فالمشكلة المركزية ستبقى قائمة، طالما أن القوانين كلها محكومة بمصالح وأهداف تطور الكيان الصهيوني. وهذه المسألة لا تحجم تحركات الجماهير في الأرض المحتلة، بل تعطيها بعداً نضالياً لابد أن يفرز الشروط التي تعزز ارتقاء أوضاع الجماهير السياسية وتقود إلى تقوية وعيها السياسي، كمدخل حيوي لتحديد بُعد نضالها ضد العدو في كافة المجالات. ومن هنا نقول إن كافة الشروط التي فرضها المحتل، والتي يحاول من خلالها تحجيم الفعل الجماهيري سقطت أمام إصرار الجماهير على مناهضة المحتل والحفاظ على هويتها الوطنية. صحيح أن نهوض العمل النقابي في المناطق المحتلة اشتد بفعل الاجراءات الصهيونية (مصادرة الأراضي والهجرة إلى المدن التي قادت إلى كثافة الوجود العمالي وغلاء المعيشة والتمييز العنصري). عموم هذه الاجراءات هي استكمال للسياسة الصهيونية التي تحاول تحجيم الفعل الفلسطيني في المجالات التي تحافظ على تماسك الهيكلية الاجتماعية لهذا الشعب، وبالتالي خلق ارباكات، تفتت تدريجياً المرتكزات الاقتصادية التي هي أساس قوي للحفاظ على التماسك الاجتماعي والسياسي. فالاقتصاد أساس، وهو مهم جداً في تحديد شروط نمو وتطور أفراد المجتمع وطبقاته، وسياسة التفتيت الاقتصادي التي يتبعها المحتل هي مقدمة لسياسة تفتيت الوعي وإرباك الواقع الفلسطيني بالمشاكل الاقتصادية لعزله تدريجياً عن الواقع السياسي والثورة الفلسطينية. وإذا كانت الوضعية الاقتصادية الصعبة هي التي تحرك الفعل النقابي في المناطق المحتلة، فمن الواجب علينا إعطاؤها بعداً سياسياً مرتبطاً بكفاح ونضال الجماهير الفلسطينية في خارج المناطق المحتلة؛ وهذا مهم جداً لربط عملية النضال الوطني التحرري بمهام الداخل والخارج، باعتبار أن الخلاص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يكون رهن قدراتنا على تصعيد نضالنا ضد العدو الصهيوني في كافة المجالات. عندها يكون النضال الاقتصادي النقابي جزءاً من خطة متكاملة على طريق التحرر الوطني. إن الدوافع المركزية التي تحرك جماهيرنا والتي تحرك العمل النقابي، تكمن في الشعور الوطني الرافض بحزم سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي، وعموم التحركات الأخرى هي نتيجة طبيعية لمثل هذه السياسة. وأي نضال اقتصادي أو اجتماعي لن يكون سوى غطاء لتقوية الفعل السياسي. إن الأساس الحاسم هنا هو ربط النضال الاقتصادي بالنضالين السياسي والعسكري، على طريق استكمال مسيرة التحرر الوطني؛ حيث يكمن الخلاص للجماهير الكادحة، وتتوفر الحريات الديمقراطية للعمل النقابي، في ظل قيادة وطنية تقيم الدولة الوطنية التي ترى في وجود الجماهير الكادحة وكافة المؤسسات الجماهيرية جزءاً لا يتجزأ من وجودها. فغياب الدولة الوطنية على كامل التراب الوطني يجعل المهمة المركزية تتمثل في إيجادها، حتى تأخذ قواعد الصراع الاجتماعي مجراها الحقيقي. عندها نقول ان النضال النقابي في ظل دولة وطنية ديمقراطية مقدمة لابد منها لتصعيد الوعي السياسي وتطوير الانتاج لصالح المنتخبين. ولكن في ظل الاحتلال، والاحتلال غير العادي الذي يترتب عليه تمييز عنصري وفاشية قل